النصوص القانونية المنظمة لتدريس العلوم الإسلامية بكليات الحقوق دراسة تحليلية

legal texts governing the teaching of Islamic law: analytical studies

الدكتورة: خشمون مليكة، أستاذة محاضرة "أ "(*)

جامعة محمد الصد يق بن يحي جيجل

khechemounemalika@yahoo.fr

تاريخ الإيداع:2018/05/02	تاريخ المراجعة:2019/06/14	تاريخ القبول:2019/06/17

الملخص:

من الواضح اليوم أن مختلف العلوم والمعارف الإنسانية تشهد تداخلا وتكاملا وتقاربا ، سيما بعد تصنيفها من طرف الجهات الوصية إلى مجلات وميادين متقاربة تضم فروعا وتخصصات متقاربة في البحث و موحدة في الأهداف المسطرة لها سلفا .

ولعل من أشكال هذا التقارب والتداخل الحاصل اليوم ، ما تعلق بإدراج تدريس بعض مواد العلوم الإسلامية ضمن مقررات وبرامج العلوم القانونية بكليات الحقوق بالجامعة الجزائرية ، سيما بعد التعديل والموائمة التي مست عروض التكوين في مرحلة التكوين القاعدي (الجذع المشترك) على مستوى الليسانس ، وعروض التكوين المتعلقة بتخصص قانون الأسرة (الأحوال الشخصية) على مستوى الماستر

غير أن الملاحظ على تدريس هذه المواد بكليات الحقوق ابتعاد موضوعاتها في الكثير من الأحيان عن تخصص طلبة القانون بشكل العام ، الأمر الذي ينعكس سلبا على اهتمامهم بها ويطرح التساؤل حول الفائدة العلمية والعملية التي تضيفه هذه المواد لعملية التكوين العلمي والمعرفي والميداني في كليات الحقوق .

في هذا الإطار تأتي هذه الدراسة لتبحث في إشكالية رئيسية يمكن طرحها على النحو الآتي :

هل استطاعت النصوص المنظمة لتدريس مواد العلوم الإسلامية بكليات الحقوق في تكوين الطالب فيها تكوينا متوازنا ومتكاملا ومتناسبا مع تخصصه ؟

الكلمات المفتاحية: تدريس ؛ علوم ؛ إسلامية ؛ قرار ؛وزاري ؛ نظام ؛ ل م د ؛ كلاسيك ؛ مجتمع ؛ مؤسسات ؛ جامعة ؛حقوق ؛تعليم

Résumé

Les décisions ministérielles régissant le nouveau système (LMD), ont adopté l'enseignement des sciences islamiques dans les différents établissements d'enseignement supérieur notamment dans les facultés de droit, et en particulier dans le niveau d'études tronc commun (1ere et 2eme année licence) ainsi au niveau du mastère spécialité statut personnel (droit de la famille).

(*) المؤلف المراسل.

www.manaraa.com

Cependant, il est noté que l'enseignement de ces sciences à ce niveau ne tient pas compte de la spécialisation, ni en matière de contenu, ni de performance, sans parler des méthodes classiques d'enseignement, ainsi loin de l'implication des étudiants dans le processus d'enseignement. ce dernier qui doit être attaché avec les décisions ministérielles et les textes juridiques en la matière, et la vie quotidienne des juristes.

À cet effet, cette étude se focalise sur le point de la réalité de l'enseignement des wsciences islamiques dans les facultés de droit et au sein des établissements d'enseignement supérieur, nous visons par cette approche à Contribuer au développement de l'enseignement de ces sciences dans ces institutions ainsi sa contribution à résoudre les problèmes de la société et pousser les étudiants à s'y accrocher.

Mots clés; l'enseignement; , specialization; LMD ; droit; islamiques ; classiques; développement scienc

مقدمة :

لا يخفى على المشتغلين في مهنة التدريس بكليات الحقوق والممارسين لمختلف المهن والوظائف في الميادين والمجالات ذات الصلة بهذا التخصص ، أهمية التكوين الشرعي لطالب القانوني سيما في الوظائف والمهن التي تتطلب تكوينا مزدوجا كمهنة المحاماة والتوثيق والقضاء ....لأجل ذلك حرصت الوزارة الوصية على إدراج بعض مواد العلوم الإسلامية ضمن مقررات وبرامج هذا التخصص(القانون) بكليات الحقوق بالجامعات الجزائرية .

غير أن هذه الأهمية يلاحظ عليها بعض النقص جراء عدم تناسب بعض موضوعات تلك المواد مع تخصص الدارس وكذا بسبب بعض الخلل في المناهج المستخدمة في تدريسها أو حتى بعض القصور في المدرسين لهذه المواد .

لأجل ذلك ارتأيت أن أطرق بعض جوانب هذا الموضوع من خلال البحث في النقاط الآتية :

أولا : النصوص القانونية المنظمة لتدريس العلوم الإسلامية في كليات الحقوق .

ثانيا : النصوص القانونية المنظمة لتدريس العلوم الإسلامية في كليات الحقوق في ظل النظام الجديد .

ثالثا : تقييم تدريس مواد العلوم الإسلامية بكليات الحقوق .

أولا : النصوص القانونية المنظمة لتدريس العلوم الإسلامية في كليات الحقوق في ظل النظام القديم .

لا يخفى على عاقل دور البحث العلمي في تقدم المجتمعات البشرية وتطورها ن ذلك أنه يتحكم في كل جوانب حياة الإنسان وانشغالاته ويوجهها خاصة في ظل التطور والرقي الذي تشهده الحياة الإنسانية[1]، فالعلم مقياس التقدم والتطور الحضاري للأمم والشعوب .

والعلوم الإسلامية كغيرها من المعارف والعلوم الإنسانية الأخرى تتأثر بمتغيرات العصر وتبدل الأحوال وتؤثر في غيرها ، تبعا لما تستخدمه من وسائل وما تنتقيه من برامج وأدوات .

1 باديس فوغالي . بحوث مابعد التدرج آراء وملاحظات . أعمال ندوة :" واقع وآفاق الدراسات العليا " جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية يومي 15 و16 جانفي 2007 ص 75 .

www.manaraa.com

فبات لزاما على المشتغلين فيها والمهتمين بها ضرورة الاجتهاد والبحث في إدماج هذه العلوم وموادها المختلفة ضمن المنظومة التعليمية في الدولة وإدراجها في الممارسة العملية التي تمس حياة الناس ، حتى لا تظل هذه العلوم حبيسة النصوص ورهينة التنظير الأمر الذي يؤثر سلبا على فعاليتها وجدواها وديمومتها .

والحقيقة أن الحديث عن تدريس العلوم الإسلامية في الجامعة الجزائرية لم يتفرد به المشرع في البرامج الحديثة بكليات الحقوق على مستوى الجامعة، بل هو نهج متأصل في ثقافة المجتمع الجزائري، إذ لم تخلُ منطقة من الأرض الجزائرية قديما وحديثا من كتاتيب ومدارس وحلق وزوايا ومساجد ... تدرّس هذه العلوم وتغرس هذه المرجعية في الأجيال عبر حقب التاريخ الحضاري للجزائر[1].

وأن الدولة الجزائرية عملت منذ الاستقلال جاهدة على الاهتمام بالتعليم بشكل عام والنهوض به و العمل على تحسين أدواته وبرامجه في مختلف المراحل التعليمية وفي كل المؤسسات التعليمية وفي كل التخصصات ، ويشهد لذلك مختلف النصوص القانونية المتعلقة بالحق في التعليم والنهوض به التي تضمنتها المنظومة القانونية الجزائرية سيما الدستور ، و إنشاء هيئات رسمية تعنى بمجال البحث والتعليم .

من ذلك ما نص عليه المشرع الدستوري في المادة 65 من التعديل الدستوري لسنة 2016 2 من ضمان الحق في التعليم ومجانيته بالقول : " الحق في التعليم مضمون

التعليم العمومي مجاني حسب الشروط التي يحددها القانون "

التعليم الأساسي إجباري

تنظم الدولة المنظومة التعليمية الوطنية

تسهر الدولة على التساوي في الالتحاق بالتعليم والتكوين المهني "

ومن تم فمسألة إعداد البرامج والمقررات التعليمية في مختلف المراحل الدراسية تدخل ضمن وظائف الدولة وواجباتها اتجاه مواطنيها ، وتشكل النصوص المتضمنة تدريس مواد العلوم الإسلامية جزء من تلك .

أما على مستوى الهيئات والهياكل فقد عملت الدولة الجزائرية على إنشاء مؤسسات دستورية تعنى بمسالة تطوير البحث العلمي والتكنولوجيات وهو ما تضمنته المادة 206 من التعديل الدستوري ، باستحداث المجلس الوطني للبحث العلمي التكنولوجيات .

أما مهامه فقد ذكرها المشرع الدستوري في المادة 207 منه .

غير أن المتتبع لهذه المجهودات والإصلاحات المبذولة من طرف الدولة في مجال التعليم الجامعي، يلاحظ أنها لم يقابلها مردود علمي إيجابي مكافئ لها وهذا تعكسها نوعية البحوث في شتى التخصصات ، بخلاف الأمر بالنسبة

1 راجع تفصيل ذلك عند . أبو القاسم سعد الله " تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر (16 . 20م)." ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1981م، ج1 ص 273 وما بعدها

2 القانون رقم 16 _ 01 المؤرخ في 6 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري ، الجريدة الرسمية المؤرخة في 7 مارس 2016 العدد 14

www.manaraa.com

للمردود الكمي أين تضاعف عدد الحاصلين على الشهادات الجامعية في شتى المجالات والتخصصات والذي لا يمكن الاعتماد عليه لوحده واعتباره معيارا يقاس به تقدم البحث العلمي وتطوره .

ذلك أن تقدم العلوم وتطورها في حقيقة الأمر ، يقاس بمدى إسهامها في عملية التنمية الشاملة للفرد والدولة والمجتمع في شتى المجالات ،وبمدى قدرته على إيجاد حلول عملية للمشاكل المتنوعة في المجتمع ، بدون ذلك ستبقى الجامعة الجزائرية مانحة للشهادات بدل الكفاءات والمهارات على حد تعبير أحد رجالاتها : "لقد أصبحت الجامعة الجزائرية مانحة شهادات لا مكوّنة رجال"[1].

والحقيقة أن هذا التقهقر تتقاسمه عوالم شتى تتعلق بالبرامج والمناهج والمقررات والمكونين والمتكونين والمحيط والهياكل والسياسات ... لا يسع المقام لبسطها .

أما بالنسبة لإدراج تدريس مواد العلوم الإسلامية بكليات الحقوق بالجامعة الجزائرية ، فيظهر جليا من خلال النظامين الذين تبنتها الدولة الجزائرية كمنج للتدريس بالجامعة وهما : النظام القديم (الكلاسيكي)، و النظام الجديد، (ل،م،د).

الأول سلكته الدولة في مختلف الجامعات والتخصصات بعد حصول الجزائر على استقلالها وتأسيس مؤسسات جامعية وطنية و الثاني حديث النشأة والإتباع في الجامعة الجزائرية مقارنة بسابقه ، حيث شرع في تطبيقه والعمل به ابتداء من سنة 2004 [2]

وللعلم فإن شروع الجزائر في تطبيق هذا النظام الجديد في الجامعة في يندرج في إطار قيامها بعملية إصلاح التعليم العالي الذي شرعت في الوزارة في الآونة الأخيرة . وكان لإدراج لتدريس بعض مواد العلوم الإسلامية في برامج ومقررات كليات الحقوق تواجدا ملاحظا .

ففي النظام القديم (الكلاسيكي) أدرجها المشرع في مقرر السنة الثانية ليسانس في مقياس [3]. "الشريعة الإسلامية "، وفي مقرر السنة الرابعة (سنة التخرج) في مقياس "قانون الأسرة "،

أين تم تخصيص مادتين من العلوم الإسلامية في سنتين من التكوين الجامعي في تخصص الحقوق ، المادة الأولى في السنوات الأولى من الدراسة الجامعية ويتعلق مضمونها بإعطاء الطالب نظرة عامة حول الشريعة الإسلامية وذلك بالوقوف على تعريفها و خصائصها ومصادر وأنواع الحكم الشرعي فيها .

1 أحمد طالب الإبراهيمي المعضلة الجزائرية الأزمة والحل ن دار الأمة للطبع والنشر والتوزيع ط4 ص 15

2 القانون 99-05 المؤرخ في 04 أفريل 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، وبعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 04-371 المؤرخ في 21 نوفمبر 2004 والذي يتضمن "إحداث شهادة ليسانس جديد" أنظر الجريدة الرسمية، العدد 75 بتاريخ 24 نوفمبر 2004 ص12.

3في النظام القديم كان المصطلح المستخدم هو المقياس ، بخلاف الأمر في النظام الجد يد أين أصطلح عليها المادة ، راجع القرار الوزاري 711 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 المحدد للقواعد المشتركة للتنظيم والتسيير البيداغوجيين للدراسات الجامعية لنيل شهادتي الليسانس والماستر . وكذا القرار الوزاري 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 المتضمن كيفيات التقييم والتدرج والتوجيه في طوري الدراسات لنيل شهادتي الليسانس والماستر.

www.manaraa.com

والمادة الثانية في السنة الأخيرة من التكوين الجامعي في هذا التخصص ويتعلق الأمر بمادة قانون الأسرة أين يتلقى الطالب معارف تتعلق بأحكام قانون الأسرة ،فيما يرتبط بأحكام الزواج والطلاق والميراث ...

والحقيقة أن قصر الدراسة لهذه المواد على سنتين فقط من التكوين غير كاف من ناحية الكم ، وغير مناسب من حيث الكيف والنوع بالنسبة للدارس في القانون وذلك لأسباب أوجزها فيما يأتي :

- عدم تناسب الحجم الساعي المخصص لتدريس هذه المواد مع محتوياتها ومضامينها فمثلا لمقياس الشريعة الإسلامية [1] تسمية المادة واسع جدا يستحيل تناول موضوعات ومسائل الشريعة الإسلامية المقررة لها من تناول الخصائص والمصادر وأنواع الحكم الشرعي بتخصيص ساعة واحدة في الأسبوع لها .

ونفس الأمر بالنسبة لمقياس قانون الأسرة [2]، أين يتم تناول أحكام الزواج والطلاق وآثارهما والتبرعات وكذا المواريث كل ذلك في سنة واحدة

ومن تم كانت الحاجة ملحة إما بتقليص محتويات تلك المواد أو بتخصيص حجم ساعي أكبر لها .

- عدم ملاءمة بعض موضوعات تلك المواد لحاجيات التكوين المعرفي للطالب في هذا التخصص ، ذلك أن الدارس في القانون يتخرج من كليات الحقوق وهو لا يكاد يعرف من علوم الشريعة وموادها غير الزواج والطلاق والميراث ، أويرتسم في ذهنه أنها مجرد سيف قاطع رادع للإنسان متى أخطأ ارتكب جريمة ما

أما ما تعلق بالمسائل الأخرى كنظرية العقد ونظرية الجريمة والعقوبة والمعاهدات والمواثيق ومنظومة الحقوق والحريات ...فكأنها مسائل تتفرد بها القوانين والتشريعات سيما الدولية منها و لا علاقة لعلوم الشريعة بها .

وعليه فمن الضروري إدراج هذه الموضوعات والمسائل ضمن برامج ومقررات مواد العلوم الإسلامية بكليات الحقوق، حتى يستطيع الطالب أن يجمع بين تكوين قانوني وحد أدنى من التكوين الشرعي في الموضوعات ذات الصلة بممارسة المهن والوظائف المرتبطة بتخصصه كالقضاء والتوثيق والمحاماة ....

فليس من الإنصاف لشريعتنا ومرجعيتنا الدينية أن تدرس مواد العلوم الإسلامية في كليات الحقوق بتجزئتها وبترها من موضوعاتها وأحكامها وقواعدها الأصلية ، والتركيز فيها على البعد المعرفي الكمي فقط وإهمال بعديّها الوظيفي والمقاصدي، فيحول ذلك دون ترسيخ تلك العلوم كنظريات عامة في ذهن الطالب في هذا التخصص شأنها في ذلك شأن ما هو مقرر بالنسبة للمواد والنظريات القانونية.

- ابتعاد و انفصال و انفصام الكثير من موضوعات مواد العلوم الإسلامية المدرسة في كليات الحقوق عن عن الواقع المعاش في حياة الناس وتعاملاتهم ، مما يجعل الكثير من هذه المواد مجرد علوم نظرية مملة بعيدة عن معالجة الإشكالات الواقعية التي يعيشها المجتمع، فما الفائدة أن تدرس طالب القانون في السنة الأولى ليسانس مثلا

1 وقد إستدرك المشرع ذلك خاصة عندما صارت الدراسة سداسية وليست سنوية ،فأصبحت المادة في النظام الجديد تحت مسمى مدخل إلى الشريعة الإسلامية ، مما يجعل الطالب يقتصر على أخذ نظرة عامة عن بعض الموضوعات المتعلقة بالشريعة الإسلامية ، كخصائص الشريعة ومصادرها .

2 وكذلك تم إستدراك ذلك في النظام الجديد أين أصبحت مسائل هذه المادة توزع على سداسيات ، فقانون الأسرة (الزواج والطلاق) مثلا مقررة في السداسي الثالث للجدع المشترك ، بعد أن تم توحيد عروض التكوين بالنسبة لجميع كليات الحقوق في الجامعة الجزائرية إبتداء من الموسم الجامعي 2015/ 2016

www.manaraa.com

عن صلاحية أحكام الشريعة الإسلامية ومرونتها في التطبيق ، ثم لا يجد لها تطبيقا أو إسقاطا أو مقارنة مع مختلف الموضوعات التي يتلقاها خلال تكوينه الجامعي أو بعد تخرجه .

وعليه فبات من الضروري مراجعة مقررات وبرامج هذه المواد بما يتماشى ومتغيرات العصر وسنن التطور ا ذلك " أن التطوير والتجديد في علوم الشريعة ليس من حقنا فحسب بل من واجبنا كذلك...إن عملا كبيرا وضخما ينتظرنا في الوقت الذي لا يفعل أكثرنا إلا القليل" .[1]

ثانيا : النصوص القانونية المنظمة لتدريس العلوم الإسلامية في كليات الحقوق في ظل النظام الجديد .

إن تتبعنا لمختلف التعديلات التي قامت بها الوزارة الوصية في الآونة الأخيرة والتي مست برامج التكوين المتعلقة بتخصص الحقوق بالجامعة سيما في مرحلتي الليسانس والماستر ، يجعلنا نتلمس محاولة استدراك القصور المشار إليه سابقا من طرف الجهة الوصية والذي ينصب في إطار السعي لتحسين مستوى التكوين بصفة عامة بالجامعة في مختلف التخصصات ، فكان منها ما تعلق بإجراء عملية المراجعة لعروض التكوين المتضمنة تدريس بعض مواد العلوم الإسلامية بكليات الحقوق .

ويتجلى ذلك خاصة في توحيد برامج عروض التكوين للجذع المشترك في مرحلة التكوين القاعدي في الليسانس أين صارت مواد العلوم الإسلامية تدرس في السداسي الثاني بالنسبة للجذع المشترك، في مادة " مدخل إلى الشريعة الإسلامية " ، وحسنا فعلا المشرع حين غير في تسمية هذه المادة من " الشريعة الإسلامية " إلى "مدخل إلى الشريعة الإسلامية " فضيق في المفهوم وفي المضمون .

واقتصر على المسائل الرئيسية في هذه المادة وفي هذه المرحلة من الدراسة بما يتناسب والحجم الساعي المخصص لها وكذا بما يتلاءم ومستوى الطالب في هذه المرحلة الدراسية .

ووحدها أيضا في مرحلة التكوين القاعدي في السداسي الثالث من الدراسة وذلك في مادة " قانون الأسرة " (الزواج والطلاق)

وإن كنت لا أرى حكمة في إدراج هذه المادة " قانون الأسرة "في هذا السداسي وهذه المرحلة من الدراسة ، على اعتبار أن الطالب أحوج إلى معارف أخرى أهم تتعلق بتكوينه بشكل عام، وتتناسب مع تكوينه القانوني بشكل خاص وتنسجم مع المواد القانوني المبرمجة في هذا السداسي ، فكان الأولى في رأيي مثلا أن تدرس " نظرية العقد في الفقه الإسلامي" بدل قانون الأسرة (الزواج والطلاق)في هذا السداسي ، لاعتبارات منها :

- كون هذا السداسي يندرج ضمن التكوين القاعدي والمعارف الأساسية التي يجب أن يحصلها طالب القانون القانون في هذه المرحلة ،قبل أن يمر إلى مرحلة التخصص ، وبالتالي فحاجته إلى أخذ نظرة عامة عن نظرية العقد وأحكامه في الفقه الإسلامي أولى من أحكام الزواج والطلاق ، التي يمكن استدراكها ولو بصفة فردية أو في التخصص الذي يتضمنه.

1 عدنان زرزر نقلا عن رقية طه العلواني " تدريس العلوم الإسلامية في الجامعات باستخدام التعليم الالكتروني مادة أحكام الأسرة نموذجا" مقال منشور بالموقع الإلكتروني faculty.ksu.edu.sa تم الإطلاع عليه بتاريخ 7 أفريل 2017

www.manaraa.com

- تلاؤم هذا الموضوع مع المواضيع الأساسية التي يتلقاها الطالب في هذا السداسي وهي القانون المدني والقانون التجاري فيتمكن من تحصيل تكوين مزدوج وشامل في مواضيع متقاربة .
- إن أحكام الزواج والطلاق وما تعلق بمسائل الآسرة يمكن تحصيلها في مرحلة التخصص في السنة الثالثة ليسانس قانون خاص ضمن مواد السداسي الخامس إن وجه إليه .

هذا في مرحلة الليسانس أما في مرحلة الماستر فقد أدرج المشرع تدريس مواد العلوم الإسلامية في مقررات وبرامج كليات الحقوق في تخصص قانون الأسرة (الأحوال الشخصية) فقط ، وذلك بإدراج هذه المواد في السداسيات الثلاث للتكوين فيما تعلق بمسائل الزواج والطلاق والميراث وغيرها ،مما يجعل الطالب يحصل كما معرفيا معتبرا في هذا المستوى في هذه المواد وهذا التخصص دون غيره .

وهنا أسجل أيضا ملاحظة مفادها تركيز عروض التكوين في هذا التخصص على موضوعات المعاملات الأسرية ، وهي أحكام الزواج والطلاق والمواريث وإهمال الموضوعات المتصلة بالمعاملات المالية فيما تعلق بالشركات والأموال ... وكأن المتخرج من هذا التخصص يجب أن يعرف فقط كيف يبرم ويفسخ عقد الزواج أما العقود المدنية والمالية والإدارية الأخرى فلا علاقة له بها .

وهنا يطرح التساؤل بالنسبة لممارسة الطالب المتخرج من هذا التخصص لمهنة المحاماة أو التوثيق أو المحضر القضائي مستقبلا ؟

الأمر الذي يستدعي مراجعة هذه المسالة ليس في تخصص قانون الأسرة فقط بل في التخصصات الأخرى في هذه المرحلة ، بتضمين عروض التكوين فيها موضوعات تتعلق بمواد العلوم الإسلامية شريطة أن تكون منتقاة بدقة من طرف الخبراء والمختصين مما لها علاقة بكل تخصص ، أي إدراج موضوعات في تنظم العلاقات الدولية في حالة السلم والحرب في الاستلام ضمن عروض القانون الدولي والقانون العام وموضوعات العقود والمعاملات المالية المختلفة في عروض القانون الخاص، وهذا كله ممكن ومقدور عليه وله فوائد وانعكاساته الايجابية على تكوين الطالب في القانون .

وتجدر الإشارة في خاتمة الحديث عن تدريس مواد العلوم الإسلامية بكليات الحقوق في ظل النظام الجديد أن ذلك الإدراج والاستدراك كان ضمن الوحدات الاستكشافية في عروض التكوين في مرحلة الليسانس مما يعني أنها مجرد مواد مكملة لا يحتاجها المتكون في هذا التخصص ، الأمر الذي ينعكس سلبا على اهتمام الطلبة بها وعلى مكانة وأهمية هذه المواد في هذه المقررات الدراسية .

ثالثا : تقييم تدريس مواد العلوم الإسلامية بكليات الحقوق .

إن البحث المقتضب في تدريس مواد العلوم الإسلامية بكليات الحقوق بالجامعة الجزائري ن سيما في ظل النظام الجديد ل، م، د حاولت من خلاله الجهة الوصية وفي إطار مراجعة عملية التكوين الجامعي ، سعيا للنهوض به أن تستدرك بعض النقائص خاصة عندما وحدت عروض التكوين القاعدي في مرحلة الليسانس

ولكن ذلك لم يمنع من تسجيل بعض الملاحظات حول ذلك منها :

www.manaraa.com

- التركيز في هذا النظام الجديد أكثر في على إدراج الموضوعات ذات الصلة بالأسرة كمسائل الزواج والطلاق والميراث، واهمال مواضيع أخرى ذات الصلة بالعلوم الإسلامية وتخدم طالب القانون اكثر منها نظرية العقد في الفقه الإسلامية، العهود والمواثيق ، العلاقات الدولية في الإسلام ...
- تجزئة موضوعات مواد العلوم الإسلامية وبترها عن النظريات العامة لهذه العلوم ، الأمر الذي يؤثر سلبا على نوع ورسوخ معارف هذه العلوم الطالب سيما بعد تخرجه وتوجهه للحياة العملية .
- إهمال الموضوعات التي تكشف مقاصد الشريعة وأحكامها وقواعدها العامة ، الرامية إلى تحقيق مصالح الإنسان المختلفة في الدنيا والآخرة كإدراج تدريس مادة مقاصد الشريعة الإسلامية ، والتركيز على بعض الموضوعات الجزئية كأحكام الزواج والطلاق .
- ارتباط الكثير من الموضوعات المقررة في هذه المواد بالجانب النظري أكثر من الجانب العملي والواقعي الأمر الذي يجعل للباحث القانوني في حاجة ماسة ألى دراسة الموضوعات ذات الصلة بالواقع والممارسة العملية كنظرية الملكية و العقود والحقوق والحريات والمعاملات التجارية المختلفة والوكالة والعلاقات الدولية .

فانتقاء هذه الموضوعات قد تسهم في حل مشاكل الإنسان فبات من الضروري أن يكتشف الباحث القانوني كنوز تراثه الفقهي ، حتى لايحتقر ما عنده وفي المقابل لا يستهويه كل ما عند غيره غافلا ما يملكه فيستطيع بذلك انتقاء الأصلح والأنفع والأخدم للأمة وللإنسانية ، بعيدا عن التجريد والتنظير واتهام علوم الشريعة بالجمود والتقوقع ، أوالغرق والارتماء في بحر علوم الغير وإدعاء السبق لهم فيها والتنكر لما قدمته علومنا للإنسانية.

فبات من الضروري اليوم في تدريس مواد العلوم الإسلامية بكليات الحقوق انتقاء الموضوعات الخادمة للتخصص والمكملة للتكوين والمرتبطة بالواقع والحياة والمعاملات مع مراعاة المتغيرات التي تؤثر في فهم النصوص وتوجب إيجادَ أحكامٍ جديدةٍ لها [1].

مع أن نجاح الباحث بشكل عام في أي تخصص لا يتوقف على ما يحصله من المعارف والنظريات المجردة ، بعيدا عن فهم واقعه وترويضه لخدمته وحل مشاكل حياته ، ذلك أن من خصائص ديننا وشريعتنا فهم واقعنا وما يدور حولنا " فهناك ثمة اختلاف بين الدين بوصفه منظومة عقدية وأخلاقية وتشريعية، وبين منهج دراسة الدين وتفهمه، فإن الأول ثابت وغير قابل للتحديث والتطوير والتجديد، بينما الثاني قابل لكل ذلك، ومحكوم بعوامل متغيرة حسب الزمان والمكان والأشخاص" [2].

1 نعيم هدهود حسين موسى فقه الواقع وأثره في فهم النصوص وتنزيلها ، مقال منشور بالموقع الإلكتروني http://fiqh.islammessage.com / تم الإطلاع عليه بتاريخ 2018/11/18

2 الزنكي، صالح قادر، مناهج التعليم الديني وقيم العدل والإنصاف والخير والإحسان، ندوة عالمية عن مناهج التعليم الديني في العالم الإسلامي التحديات والآفاق، مرآز التربية والترقية الإنسانية والمعهد العالمي لوحدة الأمة الإسلامية، الجامعة الإسلامية بماليزيا، 2_4 شعبان 1426هـ 6_ سبتمبر 2005 م ج 2 ص 590.

www.manaraa.com

خاتمة

إن المتتبع لتدريس العلوم الإسلامية في كليات الحقوق بالجامعات الجزائرية في النظامين القديم أو الجديد على نحو ما تم بيانه سابقا ، يقف على الكثير من المزايا التي يحققه إدراج تدريس هذه العلوم في هذا التخصص (حقوق) ، وذلك من خلال تحقيق تكوين مزدوج لطلبة القانون يجمع بين التكوين القانوني و الشرعي والاستفادة من ذلك في الممارسة العملية لبعض المهن بعد التخرج كمهنة القضاء والتوثيق والمحاماة...

كما أن تطعيم برامج ومقررات هذا التخصص بهذه المواد من شأنه أن يعزز الانتماء الروحي والقيمي لدى الأجيال ن فيعصمها من الارتماء في أحضان الغير وإنكار وجهل ما تزخر به منظومتنا القيمية والروحية من معارف .

غير أن هذه المزايا في تدريس هذه المواد بهذه الكليات لم يمنع من تسجيل بعض النقائص ، التي يمكن استدراكها مستقبلا ، خاصة ما تعلق بضعف التكوين وتدني التحصيل لهذه المواد ، إما بسبب استخدام المكون فيها لأساليب وأدوات تقليدية تعتمد على التلقين ، أو لضعف وقلة اهتمام المتكون بها أو بسبب نوعية الموضوعات المدرسة _ وقد سبق الإشارة إلى بعضها_ ناهيك عن الحجم الساعي المخصص لها وعن موقعها ضمن وحدات عروض التكوين .

فبات الحاجة ملحة إلى ضرورة مراجعة موقع ومضمون ومناهج تدريس هذه العلوم في هذه الكليات ، بما بخدم التكوين والتخصص ويحصن الطالب من كل ألوان الغزو الثقافي والعلماني الذي يستهدف الشباب خاصة. ونت تم يجب أن يراعى في تدريسها وتحصيلها الجمع بين البناء القيمي للطالب والخدمة الإنسانية لهذه العلوم ،بما يسهم بشكل فعال في حل مشكلات الإنسان المختلفة ذلك " أن البحث العلمي هو الذي يقدم للإنسانية شيئا جديدا ويساهم في تطوير المجتمعات ونشر الثقافة والوعي والأخلاق القويمة فيها باستمرار ، وتزداد أهمية البحث كلما ارتبط بالواقع أكثر فأكثر ، فيدرس مشكلاته ويقدم الحلول المناسبة له ." [1]

المقترحات

لأجل تفعيل جدوى تدريس مواد العلوم الإسلامية في كليات الحقوق بالجامعات الجزائرية وتحقيقها لنتائج إيجابية ملموسة فيها وفي واقع االمكون والمتكون والمجتمع والدولة نقترح مايلي :

- العمل على مراجعة مضامين وبرامج مواد العلوم الإسلامية التي تحتويها عروض التكوين في كليات الحقوق بما يخدم التخصص ويقدم معارف مدروسة للطالب ، بعيدا عن التشتيت والتجزئة لموضوعاتها ، وتمحيصها بما يتماشى و متطلبات العصر والتطور ويحقق أهداف النصوص القانونية المنظمة للتكوين الجامعي في مختلف المراحل وفي شتى المجالات .[2]

(1)يوسف الرعشي . أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ط1 2003 ص 16 .

2 من ذلك ما تضمنه القرار الوزاري 362 المؤرخ في 09 جوان 2014 المتعلق بكيفية إعداد ومناقشة مذكرة الماستر، حيث ورد في المادة 2 منه على أنه "تهدف مذكرة الماستر إلى تنمية قدرات المترشح على البرهنة والتفكير العلميين والاستنتاج وشرح نتائج الأحداث والوقائع وتدوينها في شكل قابل للاستغلال"

أما المادة 3 منه فنصت على أنه "ينبغي أن تحدد مواضيع مذكرات الماستر لتستجيب للأهداف البيداغوجية من جهة، ولأهداف البحث والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى".

www.manaraa.com

- والدور هنا ملقى على الهيئات البيداغوجية (فرق التكوين) و مسؤولو التخصصات والشعب والهيئات العلمية (اللجنة العلمية للقسم) في مراعاة تحقيق هذه الأهداف أثناء إعداد عروض التكوين ومراجعتها .
- العمل على تدليل الصعوبات والعقبات التي تعترض واقع ا تدريس مواد العلوم الإسلامية في كليات الحقوق ، التي تعيق تطورها والاستفادة منها في حياة الإنسان، سواء ما تعلق بالمناهج والمضامين والبرامج والتكوين ، الأمر الذي يستدعي تضافر جهود الجميع افرادا ومؤسسات حتى يعود لتلك العلوم بريقها ودورها في الحياة .
- حرص الأساتذة والمكونين بهذه الكليات الانخراط في الهيئات واللجان البيداغوجية والعلمية للأقسام، قصد المساهمة في إثراء الاقتراحات وإعداد العروض المتضمنة هذه المواد، وابتعادهم عن السلبية ثم إلقاء اللائمة على الغير .
- الاستفادة من الوسائل التكنولوجية الحديثة و استخدام في تدريس وتطوير هذه العلوم و الابتعاد عن المناهج التقليدية التي تعتمد على التلقين والحفظ ،، وعدم اعتبار تغيير المناهج متناقضا لأصالة ومرجعية هذه العلوم ، " فهناك ثمة اختلاف بين الدين بوصفه منظومة عقيدية وأخلاقية وتشريعية، وبين منهج دراسة الدين وتفهمه، فإن الأول ثابت وغير قابل للتحديث والتطوير والتجديد، بينما الثاني قابل لكل ذلك، ومحكوم بعوامل متغيرة حسب الزمان والمكان والأشخاص" [1].
- الاستفادة من خبرات وتجارب الآخرين سيما الدول الرائدة في تدريس العلوم الإسلامية بجامعاتها ، شأن الجامعات الماليزية، هذه الأخيرة التي باتت لها تجارب مرموقة في هذا المجال، ناهيك عن عقدها للكثير من الندوات والمؤتمرات العالمية لمناقشة كيفية تدريس العلوم الإسلامية والاستفادة منها.
- تنبيه الحس المدني ولفته إلى أهمية هذه العلوم و ضرورة تطويرها ، وأن هذه مسؤولية الجميع وواجب عليهم وليس الدولة فقط ذلك : "إن التطوير والتجديد في علوم الشريعة ليس ن حقنا فحسب بل من واجبنا كذلك...إن عملا كبيرا وضخما ينتظرنا في الوقت الذي لا يفعل أكثرنا إلا القليل" (2)
- مراجعة محتويات عروض التكوين المتعلقة بتدريس هذه المواد بصفة دورية بما يخدم التخصص والتكوين ، و بإدراج مواضيع مستحدثة تجلب اهتمام الطالب وتساهم في حل مشكلات المجتمع .
- عقد ندوات ومؤتمرات بالجامعات ومراكز البحث الجزائرية حول القضايا والمواضيع التي تبحث في كيفية الاستفادة من هذه العلوم في مختلف المجالات و كيفية النهوض بها .

1)الزنكي، صالح قادر، مناهج التعليم الديني وقيم العدل والإنصاف والخير والإحسان، ندوة عالمية عن مناهج التعليم الديني في العالم الإسلامي التحديات والآفاق، مرآز التربية والترقية الإنسانية والمعهد العالمي لوحدة الأمة الإسلامية، الجامعة الإسلامية بماليزيا، 2_4 شعبان 1426هـ 6_ سبتمبر 2005 م ج 2 ص 590.

(2)عدنان زرزر نقلا عن رقية طه العلواني " تدريس العلوم الإسلامية في الجامعات باستخدام التعليم الالكتروني مادة أحكام الأسرة نموذجا" مقال منشور بالموقع الإلكتروني faculty.ksu.edu.sa تم الإطلاع عليه بتاريخ 7 أفريل 2017 .

www.manaraa.com

- تشجيع لكفاءات والطاقات الناجحة في ميدان تدريس هذه العلوم بكليات الحقوق ودعمهم و تمكينهم من تقديم دروس نموذجية في الكليات والجامعات ذات الصلة بهذه العلوم ، والاستفادة منهم من خبراتهم وتجاربهم الناجحة في الميدان .
- عرض إسهامات تلك الكفاءات على لجنة مختصة للتقييم ومكافأة أصحابها تشجيعا لهم ، للاستفادة منها بالجامعات .
- رسم خطط واستراتجيات مستقبلية تعنى بكيفية تطوير تدريس مواد العلوم الإسلامية في كليات الحقوق.
- تعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، التي تجمع كلياتها بين تدريس العلوم الإسلامية لتحقيق التكامل بينها وعقد اتفاقيات فيما بينها ، ككليات الحقوق، وكليات الشريعة و كليات الشريعة قصد النهوض بواقع تدريس هذه العلوم فيها .

مراجع البحث

1. باديس فوغالي . بحوث مابعد التدرج آراء وملاحظات . أعمال ندوة :" واقع وآفاق الدراسات العليا " جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية يومي 15 و16 جانفي 2007.
2. أبو القاسم سعد الله " تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر (16 . 20م)،" ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1981م
3. القانون رقم 16 _ 01 المؤرخ في 6 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري ، الجريدة الرسمية المؤرخة في 7 مارس 2016 العدد 14
4. أحمد طالب الإبراهيمي المعضلة الجزائرية الأزمة والحل دار الأمة للطبع والنشر والتوزيع ط4
5. القانون 99-05 المؤرخ في 04 أفريل 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، وبعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 04-371 المؤرخ في 21 نوفمبر 2004 والذي يتضمن "إحداث شهادة ليسانس جديد" أنظر الجريدة الرسمية، العدد 75 بتاريخ 24 نوفمبر 2004 ص12.
6. القرار الوزاري 711 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 المحدد للقواعد المشتركة للتنظيم والتسيير البيداغوجيين للدراسات الجامعية لنيل شهادتي الليسانس والماستر.
7. القرار الوزاري 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 المتضمن كيفيات التقييم والتدرج والتوجيه في طوري الدراسات لنيل شهادتي الليسانس والماستر.
8. عدنان زرزر نقلا عن رقية طه العلواني " تدريس العلوم الإسلامية في الجامعات باستخدام التعليم الالكتروني مادة أحكام الأسرة نموذجا" مقال منشور بالموقع الإلكتروني faculty.ksu.edu.sa تم الإطلاع عليه بتاريخ 7 أفريل 2017
9. الجريدة الرسمية، العدد 75 بتاريخ 24 نوفمبر 2004 .
10. آثار عبد الحميد بن باديس ، الشركة الجزائرية للنشر سنة 1997 ,
11. عبد الرحمان بن خلدون ، المقدمة، دار الرائد العرب ، بيروت لبنان ط5 1982.
12. يوسف الرعشي . أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ط1 2003.

www.manaraa.com

13.عبد الله، عادل الشيخ، تأصيل وتجديد مناهج التربية الإسلامية لمقاومة سلبيات العولمة، ندوة عالمية عن مناهج التعليم الديني في العالم الإسلامي التحديات والآفاق، مركز التربية والترقية الإنسانية والمعهد العالمي لوحدة الأمة الإسلامية، الجامعة الإسلامية بماليزيا 2_4 شعبان 1426هـ 6_ سبتمبر 2005 م.

14.الزنكي، صالح قادر، مناهج التعليم الديني وقيم العدل والإنصاف والخير والإحسان، ندوة عالمية عن مناهج التعليم الديني في العالم الإسلامي التحديات والآفاق، مرآز التربية والترقية الإنسانية والمعهد العالمي لوحدة الأمة الإسلامية، الجامعة الإسلامية بماليزيا، 2_4 شعبان 1426هـ 6_ سبتمبر 2005 م

15.الموقع الإلكتروني faculty.ksu.edu.sa تم الإطلاع عليه بتاريخ 7 أفريل 2017 .

16.القرار الوزاري 362 المؤرخ في 09 جوان 2014 المتعلق بكيفية إعداد ومناقشة مذكرة الماستر.

www.manaraa.com